تحليل اثر انفاق الموازنة العامة على بعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠١٠)

أ.م.د. جليل كامل غيدان

طالبة الماجستير. عذراء باسم جلاب (*)

جامعة واسط / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

تعد التنمية البشرية هي الطريق الوحيد أمام البلدان النامية بشكل خاص، لأن هذه البلدان تعاني من النقص الشديد في البنى التحتية وتعاني من مشكلات متعددة كالبطالة ، والتضخم ، والفقر بجانب الشحة في الموارد المالية ، وضعف القدرة الفنية والمؤسسية للقطاع الخاص الأمر الذي يستوجب أن تتدخل الدولة عبر موازنتها العامة لعلاج هذه المشكلات ، ولا يختلف العراق كثيراً عن حال البلدان النامية ، فعلى الرغم من امتلاكه لثروات ضخمة من ثروة بشرية، و أراض صالحة للزراعة ، ومياه عذبة ، وبيئة نظيفة وثروة نفطية ضخمة تؤهله أن يكون في مصاف الدول المتقدمة ،فإن هذه الثروات جندتها القيادة السياسية في المدد المنصرمة لتحقيق أهداف سياسية بحته، وأصبح للموازنة العامة وظيفة واحدة لا غير آلا وهي كيفية توفير الأموال العامة لإدامة عجلة الحروب المتكررة التي كان من نتائجها تدمير للثروات البشرية ، وتدمير الأراضي الصالحة للزراعة ، وانحسار شديد للمياه ، وتلويث البيئة ، وتبديد صارخ للثروة النفطية ليتحول معها العراق من بلد ذي فائض مالي إلى بلد يعاني من مديونية شديدة ، ويعاني من تراجع شديد في مؤشرات التنمية البشرية من تعليم وصحة على حد سواء، فضاعت التنمية الاقتصادية التي أثرت في التنمية الاجتماعية ليصنف العراق حالياً تحت ما يسمى بالبلدان الأقل نمواً في العالم بحسب دلالة المعايير المعمول بها حالياِ لقياس مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للشعوب ، و انطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك قصور و تباين في حجم إنفاق الموازنة العامة على مؤشرات التنمية البشرية في العراق خلال مدة الدراسة ، وتوصل البحث إلى جمله من الاستنتاجات اهمها انخفاض تخصيصات الصحة و التربية و التعليم من الموازنة العامة للدولة لان موضوع الإنفاق على الصحة و التربية و التعليم ليس واحداً من اولويات إنفاق الموازنة مقارنة بالإنفاق على الدفاع ، وبناءاً على ذلك تم تقديم جملة من التوصيات اهمها العمل على تطوير مؤشرات التعليم و الصحة في العراق كماً و نوعاً و جعلها مؤشرات تواكب التطور الحاصل في الدول المتقدمة الاخرى .

Abstract

The human development is the only way for developing countries in particular, for these countries suffer from a severe shortage of infrastructure and suffer from multiple problems such as unemployment, inflation and poverty beside the shortage of financial resources and the weakness of institutional and technical capacity of the private sector which requires the State to intervene through its general budget for.

(*) جزء مستل من رسالة ماجسير للباحث الثانية.

the treatment of these problems. Iraq does not differ much from the case of developing countries, despite possessing huge amounts of wealth and human wealth of arable land, fresh water, clean environment and huge oil wealth which qualify it to be in the ranks of developed countries, This wealth is called up by the political leadership in the past periods to achieve pure political objectives, and here became one job for the general budget and no more, namely, how to provide public funds to sustain the wheel of repeated wars which have resulted in the destruction of human wealth , the destruction of arable lands , drop of water , pollution of environment, and stark waste of oil wealth to turn Iraq from a country with a financial surplus to a country suffering from severe indebtedness, and also suffering from a sharp decline in the indicators of human development of education and health alike. The economic development is wasted which in turn affect the social development to classify Iraq currently under the so-called least-developed countries in the world, according to the standards currently used to measure the level of economic and social development of the peoples. The research starts from the premise that there are deficiency and variation in the size of the general budget spending on indicators of human development in Iraq during the period of study. The research has come to a number of conclusions, the most important of which are the low allocations of health and education from the general budget of the state because the subject of spending on health and education is not from the spending priorities of the budget compared to spending on defense, and it was based on a set of recommendations to provide the most important work on the development of education and health indicators in Iraq in quantity and quality to make it keep pace with the evolution in the other developed countries.

المقدمة

احتلت التنمية البشرية أهمية كبيرة في دول العالم كافة ، إذ تسعى جميع الدول إلى تحسين و تطوير العنصر البشري من خلال تحسين مؤشرات (الصحة ، التعليم ، الدخل ، و غيرها) ، و باعتبار التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات أمام الأفراد، و توسيع فرصهم في مجال التعليم، و العناية الطبية، و الدخل ، و العمل إذ كلما زاد الاهتمام بهذه المؤشرات انعكس ذلك على مستويات الانتاجية ، و هنا يأتي دور الموازنة العامة فكلما ازدادت تخصيصات الموازنة العامة و بالمستوى المرغوب به كلما أدى ذلك إلى الوصول إلى مستويات متقدمة في التنمية البشرية .

أهمية البحث

تنسجم أهمية البحث مع العناية الكبيرة بموضوع التنمية البشرية إذ يعد الانسان محورها و حجر الاساس فيها وكذلك الأثر الكبير الذي تؤديه التنمية البشرية في توفير مستويات عالية من الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أن إنفاق الموازنة العامة غير كاف أو قد تكون تخصيصات الموازنة على مؤشرات التنمية البشرية لا تنفق بشكل كامل لأسباب قد تكون خارجة عن الإرادة مما يؤدي إلى أن تكون مؤشرات التنمية البشرية دون المستوى المرغوب فيها ، و كذلك إنفاق الموازنة لم يؤدي إلى الوصول إلى نتائج واضحة على مؤشرات التنمية البشرية .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك قصور و تباين في حجم إنفاق الموازنة العامة على مؤشرات التنمية البشرية في العراق خلال مدة الدراسة .

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة تأثير إنفاق الموازنة العامة على مؤشرات التنمية البشرية .

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي عن طريق جمع البيانات و تحليلها للتعرف على واقع التنمية البشرية في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠١٠) ، و كذلك اعتمد البحث على المنهج التحليلي القياسي ، و الذي يبين أثر انفاق الموازنة العامة على بعض مؤشرات التنمية البشرية .

المطلب الاول :- مفاهيم الموازنة العامة و التنمية البشرية

اولا : الموازنة العامة : لقد تعددت مفاهيم الموازنة العامة و تنوعت حسب اختلاف الناحية ،او الجهة التي ينظر الباحث من خلالها ، وفي ما يأتي بعض المفاهيم للموازنة العامة :-

الموازنة ألعامة (هي خطة مالية تقديرية لمدة مقبلة ،تعكس من خلالها الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تتبناها الدولة من خلال برامجها في تقديم الخدمات العامة ، وهي أداة السلطة التشريعية لمراقبة السلطة التنفيذية ، وهي برنامج العمل الحكومي لسنة واحدة ومن خلال هذه الخطة يتم توضيح الملامح التي تنتهجها الدولة في سياستها الاقتصادية[١] .

وكذلك ينظر للموازنة العامة على أنها عملية حقوق إنسان تتضمن توزيع الموارد وبناء القدرات على نوع من الالتزامات تجاه المواطن ، و حقوقه الاجتماعية و الاقتصادية[٢] تمثل الموازنة العامة(بيان تفصيلي يصدر بقانون واجب التطبيق لمدة سنة بعد مصادقة البرلمان عليه ويحتوي على جانبين هما جانب الايرادات العامة و جانب النفقات العامة) [٣] .

وتعد الموازنة العامة (أداة من أدوات التخطيط الاقتصادي و هي ترجمة فعلية للأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال فترة مالية قادمة) [٤]

ثانيا : التنمية البشرية : بالنظر لأهمية موضوع التنمية البشرية فقد وردت تعريفات كثيرة منها :-

(هي عملية تعزيز و تدعيم فعالية الفرد الحالية و المستقبلية ، و العمل على تغيير كل من سلوك و اتجاهات الفرد في العمل بما يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التنمية ، و التي تستلزم تعديل كل من الادراك و المهارات)[٥].

وقد عرفت تقارير الامم المتحدة التنمية البشرية بأنها (عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس وهذه الخيارات هي[٦] :-

ا-العيش حياة طويلة و صحية .

ب-الحصول على المعارف .

ج-الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب.

و تعرف التنمية البشرية كذلك بأنها (عملية تحليل تفصيلات الأفراد و زيادة فرصهم في مجالات التعليم و العناية الطبية و الدخل و العمل فضلاً عن زيادة خيارات الأفراد في مجالات الحياة الاقتصادية و السياسية)[٧]

المطلب الثاني :- إنفاق الموازنة العامة على قطاع التربية و التعليم والصحة في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠١٠)

اولا : انفاق الموازنة على قطاع التربية والتعليم للمدة (١٩٩١-٢٠١٠)

أيماناً بأهمية هذا القطاع فقد ارتفعت النفقات الموجهة لهذا القطاع ، فبعض الدول قامت بزيادة نفقاتها الحكومية بهدف توسيع البنى التحتية لهذا القطاع كبناء المدارس ، و توسيع الجامعات و كذلك توفير المستلزمات و المناهج الدراسية الحديثة .

و من خلال الجدول (١) يمكن التعرف على تطور إنفاق الموازنة العامة على قطاع التربية و التعليم في العراق بالأسعار الجارية و الثابتة حيث خلال المدة من (١٩٩١-١٩٩٥) ارتفع إنفاق الموازنة العامة على قطاع التربية و التعليم من (٨٣٥,٣) مليون دينار عام ١٩٩١ الى(٨٥٩٨,٨) مليون دينار عام ١٩٩٥ و بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٥٩,٤%) ، اما إنفاق الموازنة العامة على قطاع التربية و التعليم بالأسعار الثابتة انخفض للمدة نفسها من (١٨٠,٨٤) مليون دينار عام ١٩٩١ الى (١,٢٢) مليون دينار عام ١٩٩٥ و بمعدل نمو سنوي مركب سالب بلغ (٦٣,٢-%) و يعود سبب انخفاض الإنفاق على التربية و التعليم بالأسعار الثابتة الى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في هذه المدة ، و كانت نسبة نفقات التربية و التعليم من اجمالي النفقات العامة (٤,٧٧% ، ٣,٧٢% ، ٣,٤٠% ، ٣,٢١% ، ١,٢٤%) وعلى التوالي للسنوات من (١٩٩١-١٩٩٥) .

اما المدة الممتدة من (١٩٩٦-٢٠٠٠) فارتفع فيها إنفاق الموازنة العامة على قطاع التربية و التعليم من (١٤٧١٣,٥) مليون دينار عام ١٩٩٦ إلى (٥٨٨١٣,٨) مليون دينار عام ٢٠٠٠ و بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٣١,٩٣%) ، اما إنفاق الموازنة العامة على قطاع التربية و التعليم بالأسعار الثابتة فقد ارتفع في المدة نفسها من (٢٤,٩٢) مليون دينار عام ١٩٩٦ الى (٥٩,٧١) مليون دينار عام ٢٠٠٠ و بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (١٩,٠%) ، و بلغت نسبة الإنفاق على قطاع التربية و التعليم من اجمالي النفقات العامة (٢,٧١% ، ٣,١٤% ، ٢,٨٨% ، ٤,٧٨% ، ٣,٩٢%) للسنوات من (١٩٩٦-٢٠٠٠) على التوالي .

و كذلك المدة من (٢٠٠١-٢٠٠٥) ارتفع إنفاق الموازنة العامة على قطاع التربية و التعليم بالأسعار الجارية من (٧٠٨٠١,٢) مليون دينار عام ٢٠٠١ إلى (١٤٦٢٦٤٤) مليون دينار عام ٢٠٠٥ و بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٨٣,٢٣%) ، اما إنفاق الموازنة العامة على قطاع التربية و التعليم بالأسعار الثابتة فارتفع هو الاخر في نفس المدة من (٦١,٧٧) مليون دينار عام ٢٠٠١ إلى (٤٦٣,٩٥) مليون دينار عام ٢٠٠٥ و بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٤٩,٦%) ، و شكلت نسبة الإنفاق على قطاع التعليم من اجمالي النفقات العامة (٣,٤٠% ، ٦,٢٨% ، ٣,٥٣% ، ٣,٧٠% ، ٥,٥٥%) و على التوالي للسنوات من (٢٠٠١-٢٠٠٥) .

و انخفض إنفاق الموازنة العامة على قطاع التربية و التعليم في المدة من (٢٠٠٦-٢٠١٠) بالأسعار الجارية من (٢٠٧٤١١٩) مليون دينار عام ٢٠٠٦ إلى (٢٠٥٤٦٧٨) مليون دينار عام ٢٠١٠ و بمعدل نمو سنوي مركب سالب بلغ (٠,١٨-%) ، و كذلك انخفض الإنفاق الموازنة العامة على قطاع التربية و التعليم بالأسعار الثابتة من (٤٢٩,٣٥) مليون دينار عام ٢٠٠٦ الى (٣١٧,٨٢) مليون دينار عام ٢٠١٠ و بمعدل نمو سنوي مركب سالب بلغ (٥,٨٣-%) ، و سبب انخفاض الإنفاق على هذا القطاع سواء بالأسعار الجارية أو الثابتة هو نتيجة للسياسات الانكماشية المتخذة بسبب الازمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٩ و كانت نسبة الإنفاق على قطاع التربية و التعليم من اجمالي النفقات العامة (٥,٣٥% ، ٦,٣٣% ، ٧,٣٠% ، ٣,٦٦% ، ١,٥٦%) للسنوات من (٢٠٠٦-٢٠١٠) على التوالي .

الجدول (١)
إنفاق الموازنة العامة على قطاع التعليم بالأسعار الجارية و الثابتة في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠١٠) (مليون دينار) (سنة الاساس ١٩٨٨)

السنوات	الإنفاق على التعليم بالأسعار الجارية (١)	معدل النمو السنوي (٢)	الإنفاق على التعليم بالأسعار الثابتة (٣)	معدل النمو السنوي (٤)	نسبتها إلى النفقات العامة(٥)
١٩٩١	٨٣٥,٣	-	١٨٠,٨٤	-	٤,٧٧
١٩٩٢	١٢٢٣,٤	٤٦,٤٦	١٤٤,١٣	-٢٠,٢٩	٣,٧٢
١٩٩٣	٢٣٤٥,١	٩١,٦٨	٨٩,٨١	-٣٧,٦٨	٣,٤٠
١٩٩٤	٦٤٢١,٩	١٧٣,٨٤	٤١,٥٣	-٥٣,٧٥	٣,٢١
١٩٩٥	٨٥٩٨,٨	٣٣,٨٩	١,٢٢	-٩٧,٠٦	١,٢٤
١٩٩٦	١٤٧١٣,٥	٧١,١١	٢٤,٩٢	١٩٤٢,٦٢	٢,٧١
١٩٩٧	١٩٠٣٧,٤	٢٩,٣٨	٢٦,٢١	٥,١٧	٣,١٤
١٩٩٨	٢٢٦٥٨,٦	١٩,٠٢	٢٧,١٨	٣,٧٠	٢,٤٦
١٩٩٩	٤٩٤٦٨,٩	١١٨,٣٢	٥٢,٧٢	٩٣,٩٦	٤,٧٨
٢٠٠٠	٥٨٨١٣,٨	١٨,٨٩	٥٩,٧١	١٣,٢٥	٣,٩٢
٢٠٠١	٧٠٨٠١,٢	٢٠,٣٩	٦١,٧٧	٣,٤٥	٣,٤٠
٢٠٠٢	٢٠٢٧٩٢,٧	١٨٦,٤٢	١٤٨,٢٩	١٤٠,٠٦	٦,٢٨
٢٠٠٣	٧٠١٥٩٨,٥	٢٤٥,٩٦	٣٨٦,٩٧	١٦٠,٩٥	٣,٥٣
٢٠٠٤	١١٨٨٨٣٩	٦٩,٤٤	٥١٦,٤٧	٣٣,٤٦	٣,٧٠
٢٠٠٥	١٤٦٢٦٤٤	٢٣,٠٣	٤٦٣,٩٤	-١٠,١٧	٥,٥٤
٢٠٠٦	٢٠٧٤١١٩	٤١,٨٠	٤٢٩,٣٥	-٧,٤٥	٥,٣٤
٢٠٠٧	٢٤٧٣٠١٤	١٩,٢٣	٣٩١,٢٨	-٨,٨٦	٦,٣٣
٢٠٠٨	٤٣٣٩٠٥٧	٧٥,٤٥	٦٦٨,٦٨	٧٠,٨٩	٧,٣٠
٢٠٠٩	١٩٢٨٨٠٩	-٥٥,٥٤	٣٠٥,٨١	-٥٤,٢٦	٣,٦٦
٢٠١٠	٢٠٥٤٦٧٨	٦,٥٢	٣١٧,٨٢	٣,٩٢	١,٥٦

العمود(١) وزارة المالية – دائرة الموازنة العامة.
العمود(٢,٣,٤,٥) من عمل الباحثة .

ثانيا : إنفاق الموازنة العامة على قطاع الصحة للمدة (١٩٩١-٢٠١٠)

يشمل الإنفاق على قطاع الصحة نفقات إدارة القطاع الصحي و تنظيمه ، و كذلك النفقات التي تستهدف الارتقاء بمستوى هذا القطاع و التي يطلق عليها نفقات البحث و التطوير و يتضمن الإنفاق على قطاع الصحة كافة النفقات التي تنفقها الحكومة على المستشفيات العامة و مراكز الرعاية الاولية و العيادات الشعبية فضلاً عن نفقات نشر الوعي الصحي و توفير المياه الصالحة للشرب و يرتبط الإنفاق على الصحة بعلاقة طردية مع العوامل التي تدفع الى زيادة الطلب على الخدمات الصحية العلاجية و الوقائية كزيادة معدلات النمو السكاني و ارتفاع معدلات الفئة العمرية السكانية للأعمار (٦٥) سنة فأكثر و تدهور الوضع الصحي و ارتفع معدلات الوفيات للأطفال و سوء التغذية للأطفال[٨].

و من خلال متابعة الجدول (٢) يلاحظ التطور في انفاق الموازنة العامة على قطاع الصحة خلال مدة الدراسة إذ ازداد إنفاق الموازنة العامة على قطاع الصحة بالأسعار الجارية في المدة (١٩٩١-١٩٩٥) من (٣٢٢,٢) مليون دينار عام ١٩٩١ إلى (٩٦٩,٣) مليون دينار عام ١٩٩٥ و بمعدل نمو سنوي مركب بلغ

(٢٤,٦٥%) ، اما إنفاق الموازنة العامة على قطاع الصحة بالأسعار الثابتة فقد انخفض في هذه المدة من (٦٩,٧٥) مليون دينار عام ١٩٩١ إلى (١,٣٨) مليون دينار عام ١٩٩٥ و بمعدل نمو سنوي مركب سالب بلغ (٥٤,٣-%) و سبب الانخفاض يعود إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في هذه المدة ، وكانت نسبة نفقات قطاع الصحة من اجمالي النفقات العامة (١,٨٤% ، ١,٥١% ، ٥,٢٧% ، ٣,٦٣% ، ١١,٢٧%) للسنوات من (١٩٩١-١٩٩٦) على التوالي.

اما المدة من (١٩٩٦-٢٠٠٠) فارتفع فيها انفاق الموازنة العامة على قطاع الصحة من (١١٦٤,٠٣) مليون دينار عام ١٩٩٦ إلى (٢٣٢٠٢) مليون دينار عام ٢٠٠٠ و بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٨١,٩٣%) ، و ارتفع كذلك الإنفاق على قطاع الصحة بالأسعار الثابتة و للمدة نفسها من (٢,٠٧) مليون دينار عام ١٩٩٦ إلى (٢٣,٥٥) مليون دينار عام ٢٠٠٠ و بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٦٢,٦٣%) ، وكانت نسبة الإنفاق على قطاع الصحة من اجمالي النفقات العامة (٧,٩١% ، ١,٣٤% ، ٠,١٠% ، ٠,٠٩% ، ١,٥٤%) و على التوالي للسنوات من (١٩٩٦-٢٠٠٠) .

و ارتفع كذلك إنفاق الموازنة العامة على قطاع الصحة كذلك في المدة من (٢٠٠١-٢٠٠٥) من (٤٤٥٠٠,٣) مليون دينار عام ٢٠٠١ إلى (١٤٧٣١١٨) مليون دينار عام ٢٠٠٥ و بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (١٠١,٣٦%) ، اما الإنفاق على قطاع الصحة بالأسعار الثابتة فقد ارتفع هو الاخر في نفس المدة من (٣,٨٢) مليون دينار عام ٢٠٠١ إلى (٤٦٧,٢٧) مليون دينار عام ٢٠٠٥ و بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٦٤,٤٧%) و ذلك بسبب انخفاض المستوى العام للأسعار، و بلغت نسبة الانفاق على قطاع الصحة من اجمالي النفقات العامة (٢,١٣% ، ٠,٨٠% ، ١٦,٠٠% ، ٠,٤٥% ، ٥,٥٨%) على التوالي للسنوات من (٢٠٠١-٢٠٠٥) .

و نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك و الازمة المالية العالمية و ما ترتب عليها من سياسات انكماشية انخفض الإنفاق على قطاع الصحة بالأسعار الجارية و الثابتة في المدة من (٢٠٠٦-٢٠١٠) إذ كان الانفاق على قطاع الصحة بالأسعار الجارية عام ٢٠٠٦ (٨٢٦٦٦٩) مليون دينار انخفض إلى (٦٧٨٩٤٥٧) مليون دينار عام ٢٠١٠ ليحقق معدل نمو سنوي مركب سالب قدرة (٣,٧٢-%) ، اما الإنفاق على قطاع الصحة بالأسعار الثابتة كان عام ٢٠٠٦ (١٦٩٨,٨٤) مليون دينار انخفض إلى (١٠٥٠,٢٣) مليون دينار عام ٢٠١٠ ليحقق معدل نمو سنوي مركب سالب بلغ (٩,١٧-%) ، و شكلت نسبة الانفاق على قطاع الصحة من اجمالي النفقات العامة (٢,١٤% ، ٥,١٣% ، ٥,٣٠% ، ١١,٠٢% ، ٥,١٨%) و على التوالي للسنوات من (٢٠٠٦-٢٠١٠) .

الجدول(٢)
إنفاق الموازنة العامة على قطاع الصحة بالأسعار الجارية و الثابتة في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠١٠) (مليون دينار)
(سنة الاساس ١٩٨٨)

السنوات	الإنفاق على الصحة بالأسعار الجارية (١)	معدل النمو السنوي (٢)	الإنفاق على الصحة بالأسعار الثابتة (٣)	معدل النمو السنوي (٤)	نسبتها إلى النفقات العامة (٥)
١٩٩١	٣٢٢,٢	-	٦٩,٧٥	-	١,٨٤
١٩٩٢	٤٩٩,٣	٥٤,٩٦	٥٨,٨٢	-١٥,٦٧	١,٥١
١٩٩٣	١٢٣,٦	-٧٥,٢٤	٤,٧٣	-٩١,٩٥	٥,٢٧
١٩٩٤	٢٣٣,٣	٨٨,٧٥	١,٥٠	-٦٨,٢٨	٣,٦٣
١٩٩٥	٩٦٩,٣	٣١٥,٤٧	١,٣٨	-٨	١١,٢٧
١٩٩٦	١١٦٤,٠٣	٢٠,٠٨	٢,٠٧	٥٠	٧,٩١
١٩٩٧	٨١٤٥,٥	٥٩٩,٧٦	١١,٢١	٤٤١,٥٤	١,٣٤
١٩٩٨	٩٨٩,٤٦	-٨٧,٨٥	١,٨٧	-٨٣,٣١	٠,١٠
١٩٩٩	٩٩٥,٠٤	٠,٥٦	١,٠٦	-٤٣,٣١	٠,٠٩
٢٠٠٠	٢٣٢٠٢	٢٢٣١,٦٧	٢٣,٥٥	٢١٢١,٦٩	١,٥٤
٢٠٠١	٤٤٥٠٠,٣	٩١,٧٩	٣٨,٨٢	٦٤,٨٤	٢,١٣
٢٠٠٢	٢٦٠٨٧,٩٣	-٤١,٣٧	١٩,٠٧	-٥٠,٨٧	٠,٨٠
٢٠٠٣	٣١٧٤٠٠	١٢١٦,٦٩	١٧٥,٠٦	٨١٧,٩٨	١٦,٠٠
٢٠٠٤	١٤٦٥٦٥٨	٣٦١,٧٧	٦٣٦,٧٣	٢٦٣,٧٢	٠,٤٥
٢٠٠٥	١٤٧٣١١٨	٠,٥٠	٤٦٧,٢٧	-٢٦,٦١	٥,٥٨
٢٠٠٦	٨٢٠٦٦٦٩	٤٥٧,٠٩	١٦٩٨,٨٤	٢٦٣,٥٦	٢١,١٤
٢٠٠٧	٢٠٠٤٥٥٥	-٧٥,٥٧	٥٥٣,٦٩	-٦٧,٤٠	٥,١٣
٢٠٠٨	٣١٥٢٦٦٩	٥٧,٢٧	٤٨٥,٨٥	-١٢,٢٥	٥,٣٠
٢٠٠٩	٥٧٩٥٧٥٨	٨٣,٨٣	٩١٩,٩٢	٨٩,١٣	١١.٠٢
٢٠١٠	٦٧٨٩٥٤٧	١٧,١٤	١٠٥٠,٢٣	١٤,٢٨	٥,١٨

العمود(١) وزارة المالية – دائرة الموازنة العامة
العمود(٢,٣,٤,٥) من عمل الباحثين .

وعند إعادة النظر لإنفاق الموازنة العامة على قطاعي التربية و التعليم و الصحة يلاحظ أن تخصيص الموارد المالية لهذه القطاعات متدنياً الى حد كبير إذ عدت الصحة و التعليم كحاجات اساسية ذات أولوية متأخرة جداً بالنسبة لحاجات الدفاع و الامن ، إذ أن زيادة الاهتمام بالأمن و الدفاع امر كان مفروض على الحكومة العراقية نتيجة للحروب و التدهور الأمني الذي مر على العراق بسبب العقوبات الدولية التي سببت انعكاسات سلبية ومدمرة على جميع الاصعدة في العراق[٩]، فضلاً عن ذلك فقد شهد العراق تدهوراً امنياً منقطع النظير بعد عام ٢٠٠٣ إذ انهارت السلطة في العراق و تفككت اجهزة الدولة بما فيها قوات الأمن الداخلي، و كذلك حل الجيش العراقي و اصبح حفظ الأمن بيد القوات الأمريكية و استمر هذا الحال لغاية منتصف عام ٢٠٠٨ و بعد عقد اتفاقية لوضع جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية و تم ذلك بالفعل عام ٢٠١١، ما يعني أن الحكومة العراقية هي المسؤولة عن حفظ الأمن و الاستقرار داخل البلد مما استوجب بذل المزيد من الجهود التي تتطلب زيادة التخصيصات المالية و بشكل كبير لغرض التسليح و التدريب و كل ذلك كان على حساب قطاعات الصحة و التربية و التعليم و التي تعد قطاعات ذات تأثير مباشر على حياة الفرد العراقي و الجدول (٣) يبين نسبة الإنفاق على الدفاع من اجمالي الإنفاق العام و

نظراً لعدم توفر البيانات الخاصة بالإنفاق على الدفاع تم استعراض الإنفاق على الدفاع للمدة من (١٩٩٧-٢٠٠٣) بهدف إجراء مقارنة بين الإنفاق على قطاع التربية و التعليم و قطاع الصحة و بين الدفاع .

الجدول (٣)

نسبة الإنفاق الحكومي على الدفاع في العراق للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٣) (مليون دينار)

السنوات	نسبة الانفاق على الدفاع
١٩٩٧	٨٧,٧
١٩٩٨	٨٦,٠
١٩٩٩	٨٢,٣
٢٠٠٠	٨٠,٤
٢٠٠١	٧٩,٠
٢٠٠٢	٨٣,٨
٢٠٠٣	٨٣,٨

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠٣ .

و عند الرجوع للجدول (١) و الذي يوضح إنفاق الموازنة العامة على قطاع التعليم نلاحظ أن نسبة الإنفاق على هذا القطاع من اجمالي النفقات العامة خلال المدة (١٩٩٧-٢٠٠٣) كان (٣,١٤% ، ٢,٤٦% ، ٤,٧٨% ، ٣,٩٢%، ٣,٤٠% ، ٦,٢٨% ، ٣,٥٣%) وعلى التوالي ، اما الجدول (٢) و الذي يوضح إنفاق الموازنة العامة على قطاع الصحة نلاحظ أن نسبة الإنفاق على هذا القطاع من اجمالي النفقات العامة خلال المدة (١٩٩٧-٢٠٠٣) كان (١,٣٤% ، ٠,١٠% ، ٠,٠٩% ، ١,٥٤% ، ٢,١٣% ، ٠,٨٠% ، ١٦,٠٠%) وعلى التوالي ، و عند مقارنتها بالإنفاق على الدفاع فالفرق واضح و لا يحتاج الى تفسير .

المطلب الثالث :تقدير وتحليل إثر إنفاق الموازنة العامة إنفاق الموازنة العامة قطاعي التربية و التعليم والصحة في العراق للمدة (١٩٩١ – ٢٠١٠)

اولا : تقدير الأنموذج القياسي

لقد قام الباحثان باستخدام أنموذج الانحدار الخطي البسيط ذو المعادلة الواحدة ويضم الأنموذج المتغير المستقل (انفاق الموازنة) الذي له تأثير على المتغيرات التابعة (قطاعي التربة والتعليم والصحة) للوصول إلى أفضل أنموذج بالاستفادة من البرنامج الإحصائي SPSS أكثر برامج الكومبيوتر شيوعاً [١٠](statistical package the social sciences)

والأنموذج المقدر للصيغ أعلاه كالأتي :

$$Y= b_0 + b_1X + u$$

حيث إن : -

Y : مؤشرات التنمية البشرية (قطاعي التربية والتعليم والصحة).

x : إنفاق الموازنة العام.

U : المتغير العشوائي .

ثانيا : تقدير و تحليل أثر إنفاق الموازنة العامة على قطاعي التربية والعليم والصحة في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠١٠)

١- تقدير و تحليل إنفاق الموازنة العامة على مؤشر التعليم في العراق للمدة (١٩٩١- ٢٠١٠)

أ - مرحلة التعليم الابتدائي

بالاعتماد على البيانات الموضحة في الملحق (١) و الجدول (١) اللذين يوضحان إنفاق الموازنة العامة و مؤشرات مرحلة التعليم الابتدائي ، و يمكن توضيح العلاقة التي تربط بين موازنة التعليم كمتغير مستقل و مؤشرات مرحلة التعليم الابتدائي كمتغير تابع و كما سيتم توضيحه

– عدد طلاب المرحلة الابتدائية

يمكن ايجاد المعادلة التقديرية لعدد طلاب المرحلة الابتدائية و بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي (SPSS) تم التوصل إلى المعادلة التقديرية لعدد طلاب مرحلة التعليم الابتدائي و كما يأتي :-

$Yi=3202066,267+0,296x$

$b_0=23,485$ T $b_1=4,742$ $R^2=0,555$ $f=22,484$

تشير النتائج الاحصائية لاختبار (T) للمعلمات (b_0,b_1) و عند مقارنة قيمة (T) الجدولية البالغة (2,101) مع نظيرتها المحتسبة نجد أن (T) المحتسبة اكبر من (T) الجدولية و بمستوى معنوية اقل من (1%) و عليه نرفض الفرضية الصفرية (H_0) و نقبل الفرضية البديلة (H_1) مما يعني معنوية معلمات الأنموذج .

و بعد إجراء اختبار (F) و مقارنتها مع نظيرتها الجدولية البالغة (4,41) نجد أن المحتسبة اكبر من الجدولية و بمستوى معنوية اقل من (1%) مما يعني معنوية الانموذج ، اي رفض الفرضية الصفرية (H_0) و قبول الفرضية البديلة (H_1) ، و تشير نتائج أن قيمة معامل (R^2) بلغت (0,555%) ما يعني أن المتغير المستقل قد فسر بمفرده مانسبته (55%) اما المتبقي و الذي نسبته (45%) فهو عائد إلى عوامل اخرى مؤثرة في الأنموذج ، و هذه العوامل خارج نطاق دراسة الباحثة ، و على ضوء ذلك يتبين من المعادلة اعلاه أنه عند تغير وحدة واحدة من المتغير المستقل (إنفاق الموازنة العامة على التعليم) يؤدي إلى تغير المتغير التابع (عدد الطلاب) بمقدار (0,296) بالألف و هذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية .

-عدد المدارس الابتدائية

بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي (SPSS) تم التوصل إلى المعادلة التقديرية لعدد المدارس الابتدائية و كما يأتي :-

$Yi=8839,955+0,001x$

T $b_0=21,748$ $Tb_1=5,874$ $R^2=0,657$ $f=34,505$

تشير النتائج الاحصائية لاختبار (T) للمعلمات (b_0,b_1) و عند مقارنة قيمة (T) الجدولية البالغة (2,101) مع نظيرتها المحتسبة نجد أن (T) المحتسبة اكبر من (T) الجدولية و بمستوى معنوية أقل من (1%) و عليه نرفض الفرضية الصفرية (H_0) و نقبل الفرضية البديلة (H_1) مما يعني معنوية معلمات الأنموذج .

و بعد إجراء إختبار (F) و مقارنتها مع نظيرتها الجدولية البالغة (4,41) نجد أن المحتسبة اكبر من الجدولية و بمستوى معنوية اقل من (1%) مما يعني معنوية الأنموذج ، اي رفض الفرضية الصفرية (H_0) و قبول الفرضية البديلة (H_1) ، و تشير نتائج أن قيمة معامل (R^2) بلغت (0,657%) ما يعني أن المتغير المستقل قد فسر بمفرده ما نسبته (65%) اما المتبقي و الذي نسبته (35%) فهو عائد إلى عوامل اخرى مؤثرة في الأنموذج و هذه العوامل خارج نطاق دراسة الباحثة ، و على ضوء ذلك يتبين من المعادلة اعلاه أنه عند تغير وحدة واحدة من المتغير المستقل (انفاق الموازنة العامة على التعليم) يؤدي إلى تغير المتغير التابع (عدد المدارس) بمقدار (0,001) بالألف و هذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية .

عدد الهيئة التعليمية

تم التوصل الى المعادلة التقديرية لعدد الهيئة التعليمية بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي (SPSS) و كما يأتي:-

$Yi=157074,253+0,019x$

$Tb_0=14,478$ $Tb_1=3,825$ $R^2=0,448$ $f=14,628$

بعد إجراء إختبار (T) ، و بعد ايجاد قيمتها المحتسبة و مقارنتها مع نظيرتها الجدولية و بمستوى معنوية اقل من (1%) نجد ان جميع المعلمات معنوية و عليه نقبل الفرضية البديلة (H_1) و نرفض الفرضية الصفرية (H_0) .

اما بعد إجراء إختبار (F) اظهرت النتائج ان قيمة (F) المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية و بمستوى معنوية اقل من (1%) و هذا دليل على معنوية الأنموذج ، و الذي يعني قبول الفرضية البديلة (H_1) و رفض الفرضية الصفرية (H_0) ، و قد فسر معامل (R^2) ما نسبته (44%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (عدد الهيئة التعليمية) ، و أن (56%) و هي النسبة المتبقية للعوامل التي تؤثر في الانموذج و هي عوامل غير مذكورة في المعادلة ، و كما هو موضح في المعادلة اعلاه فعند تغير وحدة واحدة من المتغير المستقل (انفاق الموازنة العامة على التعليم) يؤدي الى تغير المتغير التابع (عدد الهيئة التعليمية) بمقدار(0,019) بالألف و هذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية .

ب ـ تقديروتحليل أثر إنفاق الموازنة العامة على مؤشرات مرحلة التعليم الثانوي

بالاعتماد على البيانات الموضحة في الجدول (١) و الملحق (٢) اللذين يوضحان إنفاق الموازنة العامة و مؤشرات مرحلة التعليم الثانوي ، و يمكن توضيح العلاقة التي تربط بين موازنة التعليم كمتغير مستقل و مؤشرات مرحلة التعليم الثانوي كمتغير تابع و كما سيتم توضيحه :-

- عدد طلاب المرحلة الثانوية

تم التوصل إلى المعادلة التقديرية لعدد الهيئة التعليمية بالاستعانه بالبرنامج الاحصائي (SPSS) و كما يلي:-

$Yi=1048450.75+0,111x$

$T\ b_0=11,091\quad T\ b_1=2,569\quad R^2=0,268\quad f=6,601$

بعد إجراء إختبار (T) ، و بعد ايجاد قيمتها المحتسبة و مقارنتها مع نظيرتها الجدولية والبالغة (2,101) و بمستوى معنوية اقل من (1%) نجد أن جميع المعلمات معنوية و عليه نقبل الفرضية البديلة (H_1) و نرفض الفرضية الصفرية (H_0) .

اما بالنسبة لاختبار (F) اظهرت النتائج ان قيمة (F) المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4,41)و بمستوى معنوية اقل من (1%) و هذا دليل على معنوية الانموذج ، و الذي يعني قبول الفرضية البديلة (H_1) و رفض الفرضية الصفرية (H_0) ، و قد فسر معامل (R^2) ما نسبته (26%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (عدد الهيئة التعليمية) ، و أن (74%) من التغير الحاصل في المتغير التابع فهو عائد إلى عوامل اخرى مؤثرة في الانموذج و هذه العوامل خارج نطاق دراسة الباحثة ، و كما هو موضح في المعادلة فإن عند تغير وحدة واحدة من المتغير المستقل (إنفاق الموازنة العامة على التعليم) يؤدي إلى تغير المتغير التابع (عدد طلاب المرحلة الثانوية) بمقدار(0,111) بالألف و هذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية .

- عدد المدرس الثانوية

باستخدام البرنامج الاحصائي المذكور تم التوصل إلى المعادلة التقديرية لعدد المدراس الثانوية و كما يأتي :-

$Yi=1048450.75+0,111x$

$Tb_0=15,350\quad Tb_1=4,081\quad R^2=0,481\quad f=16,653$

اظهرت نتائج اختبار (T) ان قيمتها المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية و بمستوى معنوية اقل من (1%) و عليه نقبل الفرضية البديلة (H_1) و نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ، اي المعلمات المقدرة معنوية .

و كذلك اظهرت نتائج اختبار (F) معنوية معدلة الانحدار المقدرة ككل لان قيمة (F) المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية و بمستوى معنوية اقل من (1%) و الذي يعني قبول الفرضية البديلة (H_1) و رفض الفرضية الصفرية (H_0) ، و قد فسر معامل (R^2) ما نسبته (48%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (عدد الهيئة التعليمية) ، و أن (52%) من التغير الحاصل في المتغير التابع فهو عائد إلى عوامل اخرى مؤثرة في الأنموذج و هذه العوامل خارج نطاق دراسة الباحثة ، و كما هو موضح في المعادلة أنه

عند تغير وحدة واحدة من المتغير المستقل (انفاق الموازنة العامة على التعليم) يؤدي إلى تغير المتغير التابع (عدد المدارس الثانوية) بمقدار (0,001) بالألف و هذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية .

- عدد الهيئة التدريسية

باستخدام البرنامج الاحصائي المذكور تم التوصل إلى المعادلة التقديرية لعدد الهيئة التدريسية و كما يأتي:-

$Yi=64143.644+0,011x$

$Tb0=8,425 \quad Tb1=3,092 \quad R^2=0,347 \quad f=9,562$

اظهرت نتائج اختبار (T) ان قيمتها المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية و بمستوى معنوية اقل من (1%) و عليه نقبل الفرضية البديلة (H_1) و نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ، اي المعلمات المقدرة معنوية .

و كذلك اظهرت نتائج اختبار (F) معنوية معادلة الانحدار المقدرة ككل لان قيمة (F) المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية و بمستوى معنوية اقل من (1%) و الذي يعني قبول الفرضية البديلة (H_1) و رفض الفرضية الصفرية (H_0) ، و قد فسر معامل (R^2) ما نسبته (34%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (عدد الهيئة التعليمية) ، و أن (66%) من التغير الحاصل في المتغير التابع فهو عائد إلى عوامل اخرى مؤثرة في الانموذج لم يتم ادخالها في الانموذج، و كما هو موضح في المعادلة أنه عند تغير وحدة واحدة من المتغير المستقل (انفاق الموازنة العامة على التعليم) يؤدي إلى تغير المتغير التابع (عدد المدارس الثانوية) بمقدار (0,011) بالألف و هذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية .

جـ - تقدير وتحليل أثر إنفاق الموازنة العامة على مؤشرات مرحلة التعليم الجامعي

بالاعتماد على البيانات الموضحة في الجدول (١) و الملحق (٣) اللذين يوضحان إنفاق الموازنة العامة و مؤشرات مرحلة التعليم الجامعي ، و يمكن توضيح العلاقة التي تربط بين موازنة التعليم كمتغير مستقل و مؤشرات مرحلة التعليم الجامعي كمتغير تابع و كما سيتم توضيحه :-

-عدد طلاب الجامعات

باستخدام البرنامج الاحصائي المذكور تم التوصل إلى المعادلة التقديرية لعدد طلاب الجامعات و كما يأتي :-

$Yi=46101,907 +0,007x$

$T\ b_0=12,286 \quad T\ b_1=3,996 \quad R^2=0,470 \quad f=15,969$

لقد اظهرت نتائج اختبار (T) أن قيمتها المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية و بمستوى معنوية اقل من (1%) و عليه نقبل الفرضية البديلة (H_1) و نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ، اي المعلمات المقدرة معنوية .

و كذلك اظهرت نتائج اختبار (F) معنوية معدلة الانحدار المقدرة ككل لان قيمة (F) المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية و بمستوى معنوية اقل من (1%) و هذا يعني قبول الفرضية البديلة (H_1) و رفض الفرضية الصفرية (H_0) ، و قد فسر معامل (R^2) ما نسبته (47%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (عدد طلاب الجامعات) ، و أن (53%) من التغير الحاصل في المتغير التابع فهو عائد إلى عوامل اخرى مؤثرة في الانموذج و هذه العوامل خارج نطاق دراسة الباحثة ، و كما هو موضح في المعادلة انه عند تغير وحدة واحدة من المتغير المستقل (إنفاق الموازنة العامة على التعليم) يؤدي إلى تغير المتغير التابع (عدد طلاب الجامعات) بمقدار (0,007) بالألف و هذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية .

-عدد الهيئة التدريسية

باستخدام البرنامج الاحصائي المذكور تم التوصل إلى المعادلة التقديرية لعدد الهيئة التدريسية و كما يأتي:-

$Yi=14852,9085+0,002x$

$Tb_0=7,561 \quad Tb_1=2,603 \quad R^2=0,274 \quad f=6,778$

اظهرت نتائج اختبار (T) أن قيمتها المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية و بمستوى معنوية اقل من (1%) وعليه نقبل الفرضية البديلة (H_1) و نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ، اي المعلمات المقدرة معنوية .

و كذلك اظهرت نتائج اختبار (F) معنوية معادلة الانحدار المقدرة ككل لان قيمة (F) المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية و بمستوى معنوية اقل من (1%) و الذي يعني قبول الفرضية البديلة (H_1) و رفض الفرضية الصفرية (H_0) ، و قد فسر معامل (R^2) ما نسبته (27%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (عدد الهيئة التدريسية) ، و أن (73%) من التغير الحاصل في المتغير التابع فهو عائد إلى عوامل اخرى مؤثرة في الأنموذج لم يتم ادخالها في الأنموذج، و كما هو موضح في المعادلة أنه عند تغير وحدة واحدة من المتغير المستقل (انفاق الموازنة العامة على التعليم) يؤدي إلى تغير المتغير التابع (عدد الهيئة التدريسية) بمقدار (0,002)بالألف و هذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية .

٢- تقدير و تحليل إنفاق الموازنة العامة على مؤشر الصحة في العراق للمدة (١٩٩١- ٢٠١٠)

بالاعتماد على البيانات الموضحة في الجدول (٢) و الملحق (٤) اللذين يوضحان إنفاق الموازنة العامة و مؤشرات الصحة ، و يمكن توضيح العلاقة التي تربط بين موازنة الصحة كمتغير مستقل و مؤشرات الصحة كمتغير تابع و كما سيتم توضيحه :-

- عدد المستشفيات

تم ايجاد المعادلة التقديرية لعدد المستشفيات و بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي (SPSS) وكما يأتي:-

$Yi=190,791+4,506x$

$Tb_0=32,646$ $Tb_1=2,261$ $R^2=0,221$ $f=5,113$

تشير النتائج الاحصائية لاختبار (T) للمعلمات (b_0,b_1) و عند مقارنة قيمة (T) الجدولية البالغة (2,101) مع نظيرتها المحتسبة نجد أن (T) المحتسبة اكبر من (T) الجدولية و بمستوى معنوية اقل من (1%) و عليه نرفض الفرضية الصفرية (H_0) و نقبل الفرضية البديلة (H_1) مما يعني معنوية الأنموذج .

و بعد إجراء اختبار (F) و مقارنتها مع نظيرتها الجدولية البالغة (4,41) نجد أن المحتسبة اكبر من الجدولية و بمستوى معنوية اقل من (1%) مما يعني معنوية الانموذج ، اي رفض الفرضية الصفرية (H_0) و قبول الفرضية البديلة (H_1) ، و تشير نتائج ان قيمة معامل (R^2) أن المتغير المستقل قد فسر بمفرده ما نسبته (22%) اما المتبقي و الذي نسبته (78%) فهو عائد إلى عوامل اخرى مؤثرة في الأنموذج و هذه العوامل خارج نطاق دراسة الباحثة ، و على ضوء ذلك يتبين من المعادلة اعلاه أنه عند تغير وحدة واحدة من المتغير المستقل (إنفاق الموازنة العامة على الصحة) يؤدي إلى تغير المتغير التابع (عدد المستشفيات) بمقدار (4,506) بالألف و هذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية .

-عدد المؤسسات الصحية الاخرى

تم ايجاد المعادلة التقديرية لعدد المؤسسات الصحية الاخرى و بالاستعانه بالبرنامج الاحصائي (SPSS) و كما يأتي:-

$Yi=1254,572+5,350x$

$Tb_0=28,219$ $Tb_1=3,530$ $R^2=0,409$ $f=12,457$

تشير النتائج الاحصائية لاختبار (T) للمعلمات (b_0,b_1) و عند مقارنة قيمة (T) الجدولية البالغة (2,101) مع نظيرتها المحتسبة نجد أن (T) المحتسبة اكبر من (T) الجدولية و بمستوى معنوية اقل من (1%) و عليه نرفض الفرضية الصفرية (H_0) و نقبل الفرضية البديلة (H_1) مما يعني معنوية الأنموذج .

و بعد اجراء اختبار (F) و مقارنتها مع نظيرتها الجدولية نجد ان قيمتها المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية و بمستوى معنوية اقل من (1%) مما يعني معنوية الأنموذج ، اي رفض الفرضية الصفرية (H_0) و قبول الفرضية البديلة (H_1) ، و تشير نتائج ان قيمة معامل (R^2) ان المتغير المستقل قد فسر بمفرده ما نسبته (40%) اما المتبقي و الذي نسبته (60%) فهو عائد الى عوامل اخرى مؤثرة في الانموذج و هذه العوامل خارج نطاق دراسة الباحثة ، و على ضوء ذلك يتبين من المعادلة اعلاه أنه عند تغير وحدة واحدة من المتغير المستقل (إنفاق الموازنة العامة على الصحة) يؤدي إلى تغير المتغير التابع (عدد المؤسسات الصحية الاخرى) بمقدار (5,350) بالألف و هذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية.

-الولادات الحية

تم ايجاد المعادلة التقديرية لعدد المؤسسات الصحية الاخرى و بالاستعانه بالبرنامج الاحصائي (SPSS) و كما يأتي:-

$Yi=638884,284+0,059x$

$Tb_0=20,804$ $Tb_1=5,590$ $R^2=0,635$ $f=31,251$

تشير النتائج الاحصائية لاختبار (T) للمعلمات (b_0,b_1) و عند مقارنة قيمة (T) الجدولية البالغة (2,101) مع نظيرتها المحتسبة نجد أن (T) المحتسبة اكبر من (T) الجدولية و بمستوى معنوية اقل من (1%) و عليه نرفض الفرضية الصفرية (H_0) و نقبل الفرضية البديلة (H_1) مما يعني معنوية الأنموذج . و بعد إجراء اختبار (F) و مقارنتها مع نظيرتها الجدولية نجد ان قيمتها المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية و بمستوى معنوية اقل من (1%) مما يعني معنوية الأنموذج ، اي رفض الفرضية الصفرية (H_0) و قبول الفرضية البديلة (H_1) ، و تشير نتائج ان قيمة معامل (R^2) ان المتغير المستقل قد فسر بمفرده ما نسبته (63%) اما المتبقي و الذي نسبته (37%) فهو عائد إلى عوامل اخرى مؤثرة في الأنموذج و هذه العوامل خارج نطاق دراسة الباحثة ، و على ضوء ذلك يتبين من المعادلة اعلاه أنه عند تغير وحدة واحدة من المتغير المستقل (انفاق الموازنة العامة على الصحة) يؤدي إلى تغير المتغير التابع (عدد الولادات الحية) بمقدار (0,059) بالألف و هذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية .

الاستنتاجات

أظهر البحث مجموعة من النتائج وكما يأتي :

١- انخفاض تخصيصات الصحة و التربية و التعليم من الموازنة العامة للدولة لأن موضوع الإنفاق على الصحة و التربية و التعليم ليس واحداً من اولويات إنفاق الموازنة مقارنة بالإنفاق على الدفاع .
٢- زيادة الإنفاق العام على وزارة الدفاع حيث حصلت هذه الوزارة على الجزء الاكبر من الإنفاق الاستثماري الحكومي ، و ذلك انعكاساً لسعي العراق إلى تقوية مؤسساته العسكرية بهدف مواجهة الحروب و دحر الارهاب على حساب مؤشرات التنمية البشرية.
٣- اتضح من خلال استعراض التطور الحاصل في التعليم و على جميع المراحل حدث تطور كمي في جميع مؤشرات التعليم في العراق إلا أن هذا التطور لم يواكبه تطور نوعي يعتمد عليه و أنما كان هناك تطور نوعي بسيط في بعض مؤشرات التعليم .

التوصيات

بناءاً على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من هذا البحث استطاعت الباحثة صياغة التوصيات الأتية:

١- زيادة حجم الإنفاق العام على مؤشرات التنمية البشرية بوصفها مؤشرات تهدف إلى تطوير الفرد و جعله فرد منتج في المجتمع يتمتع بصحة جيدة .
٢- العمل على توفير ظروف افضل لإنجاح المشاريع الاستثمارية في قطاعي التعليم و الصحة و التي تخصص لها النفقات الاستثمارية من اجمالي الموازنة العامة .
٣- العمل على تطوير مؤشرات التعليم و الصحة في العراق كماً و نوعاً و جعله مؤشراً يواكب التطور الحاصل في الدول المتقدمة الاخرى .

المصادر

١- ستار جابر خلاوي ، دور الموازنة العامة التقليدية في تفاقم الفساد الإداري و المالي في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية ،جامعة واسط ، العدد ١٩ ، ٢٠١١ ،ص ٨١ .
٢- سرمد كوكب جميل ، الموازنة العامة للدولة مشاركة وشفافية و مساواة ،دار الأثير ،جامعة الموصل ،الطبعة الأولى ،٢٠٠٨ ،ص٣١ .
٣- عبد الحسين العنبكي ،الموازنة العامة الفيدرالية و التوزيع الأمثل للإيرادات النفطية العراقية ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،الجامعة المستنصرية، العدد ١٧ ،٢٠٠٨ ،ص٨٠.
٤- محمد جمال علي الهلالي ،المحاسبة الحكومية ،دار الصفاء ،عمان – الأردن ،الطبعة الأولى ،٢٠٠٢،ص٦٠ .
٥- جمال حلاوة ،علي صالح ، مدخل الى علم التنمية ،دار الشروق ، عمان – الأردن ، الطبعة الأولى ،٢٠٠٩ ، ص ١٩٧ .

٦- مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات) ،جامعة البلقاء ،عمان – الأردن ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧ ، ص ١٢٧ .
٧- عامر عبود جابر ،ياسين موسى جاسم ، تحليل مكونات التنمية البشرية في الوطن العربي ، مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل ، العدد ٩٧ ، ٢٠٠٩ ،ص ١٤٠ .
٨- عبد الرزاق الفارس ، الحكومة و الفقراء و الانفاق العام ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت _ لبنان ، ١٩٩٧ ، ص ٧٩.
٩- وديع طوروس ، الحصار الاقتصادي ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، بيروت – لبنان ، ٢٠١١ ، ص ١٢١ .
١٠- دومنيك سلفادور – ترجمة د. سعدية حافظ ، ملخصات ، نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي ، ماكجروهيل للنشر ، ١٩٨٢، ص ١٨٣ .